



نحو ثقافة جديدة - قديمة لمقارعة الظلم الخلفي

عندما صدر العدد الاول من نشرة "صوت البحرين" في فبراير 1983 كان عنوان اول افتتاحية لها "من أجل إيقاف الظلم". كانت الرسالة واضحة منذ ذلك الوقت في أذهان القائمين على النشرة وحركة احرار البحرين. فالظلم هو العنوان الذي يصف ببلاغة وايجاز النظام الخلفي المتسلط على البلاد والعباد. ومواجهة ذلك الظلم كان عنوان التحرك منذ بداية انطلاق الحركة، وما دام الظلم مستشرياً في اوصال النظام، فلا مجال للتراجع عن مقارعتة، او مسابرتة او الانخراط فيه. الحكم الخلفي نظام ظالم بدون حدود، ظالم للناس، كما هو ظالم للارض والبيئة، ظالم للمحرومين، كما هو ظالم للتجار، ظالم للسنة كما هو ظالم للشبيعة. وظلمه يبدأ بالحكومة ولا ينتهي عند شيء. فمن بين 22 وزيراً تستحوذ العائلة الخلفية على نصف ذلك العدد من الوزارات، بينما لا تشكل هذه العائلة الا أقل من واحد بالمائة من السكان. أليس هذا ظلماً واضحاً؟ العائدات النفطية تبلغ في الوقت الحاضر قرابة الخمسة مليارات ولكن لا يدخل ميزانية الدولة منها الا أقل من نصفها، بينما تستلب العائلة الخلفية اكثر من نصف ذلك؟ أليس ذلك ظلماً؟ يموت الحاكم، فيستلم ابنه الحكم منه عبر نظام توارثي فرضوه على البلاد. أليس ذلك ظلماً؟ أراضي البلاد موزعة على رموز العائلة، وفي مقدمتهم رئيس الوزراء، فلا تجد قرية الا وقد وضع يده على مساحات واسعة من اراضيها. وعندما قرر انشاء المرفأ المالي، صادر "الفرضة" القديمة وبنى عليها المرفأ، ملكا خالصاً له. أليس ذلك ظلماً؟ واستلم ولي العهد اكثر من عشرة ملايين دينار قبل السماح لمجموعة من التجار المنتفعين بدفن مناطق بحرية في المحرق لانشاء مستوطنة "أمواج"، وفعل مثل ذلك عندما امر بدفن مناطق بحرية عند ساحل الدراز. أليس ذلك ظلماً؟ ثم ما هي مخصصات الشيخ حمد كحاكم؟ لماذا يعطي نفسه صكاً مفتوحاً للتصرف في اموال الناس، ينفقها كما يشاء، فتذهب الى المرتزقة الاجانب الذين يحمون ملكه على حساب الجياح، أليس ذلك ظلماً. وبعد ان يقدم وعوده علناً للناس بالاصلاح واعادة العمل بالدستور وحاكمية ذلك الدستور على الميثاق، يبادر لفرض دستوره الخاص على البلاد بلا نقاش او تفاوض مع احد، أليس ذلك تعسفا وظلماً؟

لقد ازداد الظلم في العهد الحالي، ولكنه غلف بعناوين خاوية مثل "المشروع الاصلاحى" و "النظام الديمقراطى" و "الملكية الدستورية" و "الممارسة البرلمانية" وتعلم العائلة الخلفية قبل غيرها حواء تلك العناوين من مصاديقها، فأين العدل في ذلك؟ وما معنى ظاهرة "الخلفنة" التي بموجبها تم تنصيب أحد أفراد العائلة الخلفية وكيلا ومديرا ورئيس قم على رقاب العباد، فما العدل في ذلك؟ وبدلاً من الاقتصاص من الجلادين لصالح ضحاياهم، بادر الحكم الحالي لحمايتهم، وترقية بعضهم الى مرتبة وزراء، في مخالفة واضحة للالتزامات البحرين طبقاً لمعاهدة منع التعذيب، بينما يعاني الضحايا من آثار التعذيب الوحشي الذي مارسه الخلفيون، عندما مارسوا التعذيب على اوسع نطاق. أليس ذلك ظلماً صارخاً؟ ومنذ صعوده للحكم قبل ستة اعوام، سعى الشيخ حمد لتغيير التركيبة السكانية، ومنح الجنسية البحرينية لعشرات الآلاف من الاجانب. وتأكد الآن استضافة ولي العهد للمغني مايكل جاكسون، ومنحه ما يريد على حساب الجياح، بينما يحرم توفيق الستراوي والبحارنة الآخرون من الجنسية البحرانية، أليس ذلك ظلماً؟ وتستمر التصرفات الخلفية الجائرة بحق المواطنين الشرفاء، فتصدر مريم آل خليفة، الرئيسة المفروضة على جامعة البحرين، قراراً جائراً ضد الدكتور عبد الجليل السنكيس لانه مارس حقه في التعبير الحر عن رأيه، أليس ذلك ظلماً صارخاً؟

التممة صفحة (8)

* قدم كل من المحامية جلييلة السيد ، والإستاذ حسن المشييمع ، ود. جليل السنقييس، وليلي دشتي، وسعيد العسبول، إستقالاتهم من الأمانة العامة للمؤتمر الدستوري، بعد أن سجلت الجمعيات الأربع تحت قانون الجمعيات. وقد أعتبر المستقيلون أن بقاء الأمانة الآن غير منطقي بسبب رغبة الجمعيات بالمشاركة في إنتخابات 2006 .

* شكلت اللجان الشعبية هيئة وطنية مشتركة لتنظيم الفعاليات الشعبية المتزامنة مع إنعقاد منتدى المستقبل ، الذي سوف يحضره أكثر من 40 وزير خارجية من دول العالم ، وتشمل الفعاليات مسيرة جماهيرية وسلسلة إعتصامات، لتعكس الصورة الحقيقية لواقع حكم آل خليفة الإستبدادي.

* تستمر عائلة آل خليفة في فرض القوانين الجائرة التي تقنن إستبدادها، فيعد قانون الجمعيات، يقدم الآن قانون التجمعات ، وقانون الإرهاب، وقانون السلامة الوطنية، وقد احتوى قانون الإرهاب على عقوبات الإعدام والسجن المؤبد، لكل رافض لدستور 2002، أو لجنة أو جماعة تعمل خارج القانون طبقاً لتعريف الإرهاب في القانون المقدم لمجلس الشيخ حمد .

* أصدرت اللجنة الوطنية للشهداء وضحايا التعذيب برنامجها الذي سوف يتزامن مع منتدى المستقبل ، وتحت شعار تطبيق توصيات منظمة CAT بخصوص ضحايا التعذيب ، وكذلك شعار محاكمة الجلاد عطية الله وعبد الرحمن بن جابر آل خليفة رئيس محكمة أمن الدولة سابقا ، الذي يحتل الآن موقع رئاسة النيابة العامة .

* شهد اليوم الاول من مؤتمر "المناظرة الدولية حول التعددية السياسية" في الرباط جدالاً بين وفد حكومة البحرين ورئيس مركز البحرين لحقوق الانسان، حيث قاطع رئيس الوفد الحكومي مداخلة لعبد الهادي الخواجة التي كانت تتحدث عن الديمقراطية والتعددية في البحرين، معلماً بأن الوفد جاء ليستمع الى افكار وتوصيات عامة وليس امور متعلقة بدولة بعينها. ولم يعلق

التفاصيل صفحة (4)

بطاقة شخصية



الشهيد الشيخ علي النشاس

العمر : 50 سنة
المنطقة : البلاد القديم
تاريخ الإستشهاد : 29 يونيو 1997

سبب الإستشهاد :-

بسبب مرضه في السجن ، وعدم ملاقة العناية الصحية الكافية ، وقد سقط شهيدا في بين أحضان الإستاذ حسن المشييمع الذي كان معتقلا معه ، حيث فارقت روحه الطاهرة بعد أن رفض جلاوزة السجن أن يقدموا له الدواء ، أو أن ينقل للمستشفى .

لاءات الشيعة العشر: رفض الذل والعيش بدون عزة وكرامة

عبدالجليل السنكيس-البحرين
10 أكتوبر 2005م

كان في بيان الإمام الحسين (ع) حينما أعلن خروجه ما قال: "لم أخرج أشراً ولا بطراً ولا مفسداً ولا ظالماً، ولكنني خرجت لطلب الإصلاح في أمتي جدي، محمد (ص)، أريد أن أمر بالمعروف وأنهى عن المنكر وأسير بسيرة جدي (ص)، فمن رغبني بالحق، فإله أولى بالحق، ومن رد علي، فإنه حسبي الله ونعم الوكيل". وفي جانب آخر، قال: أن الدعوى بن الدعوى قد وقف بين اثنتين: بين السلة والذلة، وهيهات منا الذلة، يأبى الله لنا ذلك ورسوله والمؤمنون، ونفوس أبيه". كما قال عليه السلام: "إن لم يستقم دين محمد، فيا سيوف خذيني"، و"خط الموت على ابن آدم مخط القلادة على جيد الفتاة، وخيل لي مصرع أنا لاقية، رضا الله رضانا أهل البيت".

هذه هي لاءات الشيعة، هي لاءات الحسين (ع) الذي أبى إلا أن يعيش بعزة وكرامة، وإلا فإن الموت أفضل. هي لاءات ترفض الذل والإذلال والركون إلى الظالمين. أم يكن في مقدوره، روي فداه، أن يتعاشب مع الواقع، ويرضى بحكم يزيد والطغمة الحاكمة، ولكنه رفض كل ذلك: "يزيد، قاتل النفس المحرمة، ومثلي لا يبيع مثله..". فالحق والباطل لا يجتمعان، تحت أي عنوان من عناوين الموضوعية والرضا بالواقع.

هي لاءات ترفض أن تؤسس للباطل وتعطيه شرعية، وأن عنى بذلك أن تقدم أغلى ما تملك. فالغاية هي رضا الله، وليس الحصول على متع الدنيا ولذاتها، فما عند الله أبقى. هي لاءات لإقصاء عبر الإرادة الملكية والتقنين.

نعم، طالبنا بالبرلمان وبالحياتة الديمقراطية، ودعنا ما يسمى بمشروع الإصلاح. لكنه لم يكن إصلاحاً، بل إفضاح. فهل هذا البرلمان الذين ناضل الشعب من أجله؟ هو مجلس القرار فيه لرأس النظام وحكومته، وليس للشعب. هو مجلس يعطي الشرعية لقوانين الإرهاب والقمع. هو مجلس يتغاضى عن الفساد ويسمح له بالمرور، كما حدث لسرفات وإفلاس الهيئتين. هو مجلس أبى أن يجرم التمييز، ورفض أن يحاكم الجلادين والمعذبين. هو مجلس مرر الميزانيات دون اعتبار للمحرومين والفقراء ومحدودي الدخل. هو مجلس غض الطرف عن المدير والمنفذ الذي وراء جريمة ملف التغيير الديموغرافي، وطرح التطبيع مع المجنسين. هو مجلس اسس على إلغاء الوجود الشعبي من خلال



بدعوى أنها غير مسجلة رسمياً. وبعد تلويح بعض الجمعيات بتشكيل مؤتمر مواز آخر، بادرت اللجنة التحضيرية إلى إشراك جهات محسوبة على إحدى الجمعيات الإسلامية، ألا أن النهج العام لم يتغير.

وبالمقارنة بالمؤتمر الموازي الذي عقد في الرباط قبيل منتدى المستقبل في ديسمبر الماضي، فإن ذلك المؤتمر تبنته منظمة إقليمية ذات خبرة في تنظيم مثل تلك المؤتمرات وهي مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان تدعمها اثنتان من المنظمات الدولية غير الحكومية، وبالشراكة مع منظمة محلية في الدولة المستضيفة. وقامت الجهات المنظمة لمؤتمر الرباط الموازي بدعوة شخصيات ومنظمات مجتمع مدني فاعلة من 13 دولة، بالإضافة إلى تسع منظمات دولية. ورغم ذلك فقد واجه ذلك المؤتمر الموازي صعوبات كبيرة في التأثير الحقيقي على المؤتمر الرسمي. أما في البحرين فإن المجموعة المحلية الصغيرة التي استحوذت على التحضير للمؤتمر أقصت الجهات الإقليمية والدولية من ذلك، وأجرت اتصالات مع سفارات الدول المشاركة لتحصل منها على أسماء منظمات غير حكومية للمشاركة في المؤتمر. وسعيًا لكسب رضى الحكومات أعلنت اللجنة التحضيرية بأن المؤتمر الموازي لن يناقش الأوضاع الخاصة بأية دولة، كما اشترطت على المشاركين الحصول على أوراق العمل والموافقة عليها مسبقاً.

من ناحية أخرى فقد اتفقت الجمعيات غير المرخصة واللجان الشعبية البحرينية على تشكيل لجنة تنسيق محلية لتنظيم فعاليات واحتجاجات في فترة انعقاد منتدى المستقبل، والتنسيق مع الجمعيات السياسية التي ستنظم فعاليات مماثلة. وسيضمن برنامج الفعاليات مؤتمر صحفي ومسيرات وسلسلة بشرية وندوة جماهيرية، وذلك للفت الأنظار لما يعاني منه الشعب في البحرين من انتهاكات لحقوقه الاقتصادية والاجتماعية أو المدنية والسياسية، وتقديم نموذج لشعوب المنطقة التي يتم تقرير مصيرها السياسي والاقتصادي بين القوى الكبرى وحكومات المنطقة غير الديمقراطية في غياب الشعوب صاحبة المصلحة الأساسية.

تشويه دور المجتمع المدني في منتدى المستقبل إقصاء الجمعيات واللجان الشعبية البحرينية من الورش التحضيرية والمؤتمر الموازي

اللجان الشعبية البحرينية تنظم فعاليات واحتجاجات شعبية مواكبة للمنتدى
مركز البحرين لحقوق الإنسان و الجمعية
البحرينية للحريات العامة ودعم الديمقراطية

13 أكتوبر 2005

بالرغم من تبني القائمين على منتدى المستقبل لمبدأ مشاركة المجتمع المدني في الحوار المتعلق بمستقبل المنطقة، إلا إن هذه المشاركة ليست موجودة بشكل مباشر ومتوازن مع الحكومات في المنتدى نفسه، وفوق ذلك تشهد المشاركة غير المباشرة تشويهاً كبيراً برز في التحضيرات لاجتماعات المنتدى الذي سينعقد في 11 - 12 نوفمبر في البحرين. فحكومة البحرين كلفت مركز الدراسات والبحوث التابع لها لاختيار الجمعيات البحرينية غير الحكومية التي تشارك في الورش التحضيرية في الأردن وبيروت وقطر، كما كلفت الحكومة جامعة البحرين الخاضعة لها لتنظيم الورشة التحضيرية التي انعقدت في البحرين. وقد قامت الحكومة باختيار الجمعيات المشاركة في الورش التحضيرية وفق دوافع سياسية، واستبعدت اللجان والجمعيات ذات النشاط الفاعل والامتداد الشعبي في البحرين (ومنها مركز البحرين لحقوق الإنسان ولجنة العاطلين ولجنة ضحايا التعذيب وجمعية شباب حقوق الإنسان وهيئة حق السكن الملازم ولجنة العريضة النسائية). كما أعلن ناطق باسم الحكومة بأن حكومة البحرين لن تسمح للجمعيات السياسية بتنظيم فعاليات شعبية أثناء انعقاد المؤتمر. وهكذا تقدم حكومة البحرين التي ستستضيف المنتدى القادم نموذجاً للتلاعب بدور المجتمع المدني في مثل هذه الفعاليات ذات التأثير على حياة الناس ومستقبلهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ولم ينج المؤتمر غير الحكومي الموازي لمنتدى المستقبل من التلاعب. فاللجنة التحضيرية التي يسيطر عليها تيار سياسي معين، عملت للحصول على تمويل من حكومة البحرين التي ربطت ذلك بشروط منها أن لا تكون محاور المؤتمر الموازي هي نفسها محاور المؤتمر الحكومي. وفي خطوة تبرأت منها الحكومة نفسها بادرت اللجنة التحضيرية للمؤتمر الموازي إلى استبعاد الجمعيات التي تمثل المجموعات السياسية، كما أقصت الجمعيات واللجان التي أقصتها الحكومة

لا آاءات الشيعية

تتمة من صفحة (2)

دستور عقدي وينتخب أعضائه من خلال تمثيل حقيقي وعادل للدوائر الانتخابية.

نعم، كان شعارنا الدستور هو الحل، ولم يكن الدستور الذي فرضه، وتفضل به، صاحب الجلالة، سليل الفاتحين، دون اعتبار للوجود الشعبي أو قواه، هو الذي طمح له الشعب ودفع ثمنه غالباً من خلال الضحايا والمعتقلين والشهداء. نقول لا لدستور يكرس السلطات جميعاً بيد رأس النظام، ويؤسس لملكية مطلقة، لا وجود للشعب فيها. نقول لا لدستور تكون فيه كلمة الشعب هي الدنيا، وكلمة الحاكم هي العليا. نقول لا لدستور، لم يتفق عليه الشعب، ولم يقره، ولم يكن له فيه كلمة. نقول لا للدستور الذي به تنتقص الحقوق وتسلب، وتشعر عن قوانين الظلم وسحق الأصوات الشعبية المطالبة بالحقوق وبحياة العزة والكرامة.

لا للدستور الذي يعطي "الخييط والمخييط" لرأس النظام وعائلته الكلمة المطلقة، ولا كلمة للشعب في: التغيير الديموغرافي، وسرقة الأراضي والسواحل والجزر، وتطبيع العلاقات مع الصهاينة، واقتسام الثروة الوطنية.

لا آاءات الشيعية لم تكن للشيعية، بل كانت لكل الوطن والمواطنين. وكما حاول النظام على طول التاريخ أن يستميل الشيعية، لا لأنهم مواطنون يساويهم بغيرهم، ولكن ليخلق حظوة تضعف الشعب كله. عمل ذلك رأس النظام السابق- الشيخ عيسى بن سلمان- بشكل ومارسها الحالي- الشيخ حمد بن عيسى - بشكل قوي وملحوظ، وسوف يأتي الوقت الذي يتم فيه الكشف عن تلك المحاولات. لقد رفضت القيادات الشيعية كل تلك المحاولات ورأت على أن ذلك ظلم وتكريس له، وأنهم لا يميزوا بين المواطنين ولم يقدموا مطالب خاصة للشيعية على المطالب الوطنية. فقد ادركوا بأنه "أكلت يوم أكل الثور الأسود". لقد طالبت تلك القيادات بأن يتم الإستجابة لكل المواطنين، بغض النظر عن خلفيتهم المذهبية. وعليه، فإن آاءات الشيعية كانت آاءات للوطن وكل المواطنين، ولهم شرف قولها وممارستها.

ونعيدها ونقولها بالفم الملآن، هذه آاءات الشيعية، والمتمعن فيها يعرف ما هي الـ"نعم":

(1) لآء، لتتفرد بالقرار والسلطة والثروات، ونعم للمشاركة الشعبية على أوسع معانيها: ملكية دستورية وحكومة منتخبة ومصنق عليها من قبل برلمان حقيقي منتخب.

(2) لآء، للتغيير الديموغرافي واللعب بالتركيبة السكانية وتمكين غير البحرينيين

وتقريبه، ونعم للحفاظ على الهوية والإرث الثقافي والتاريخي للبحرين، ونعم للبحرينيين في كل المواقع، صغيرها وكبيرها.

(3) لآء، لعناوين فتح البحرين التي يتشدد بها النظام ويحاول أن يكرسها في مناهج التعليم والثقافة العامة ومن خلال عناوين البنية التحتية، ونعم لأصالة الوجود الإسلامي والديني لشعب البحرين

(4) لآء، لتحويل البحرين لملك خاص لأبناء واحفاد العائلة الخليفية، ومصادرة السواحل والجزر والأراضي العامة، ونعم لعودة كل تلك الأراضي والجزر لأهل وشعب البحرين والإستفادة منها بالشكل الأمثل.

(5) لآء، للتمييز بين المواطنين وزرع الحزبات الطائفية والمذهبية، ونعم للمساوات بينهم في الإنتفاع بثروات البلاد ومواردها ومرافقها. نعم لتجريم التمييز، كأننا من كان وراءه.

(6) لآء، لخلفنة المواقع الرسمية، وتمييزهم وتمييزهم عن بقية أفراد الشعب-سنة وشيعة، ونعم لتولي المناصب استناداً على المؤهلات والقدرات، لا الولاءات.

(7) لآء، لدستور غير متوافق عليه، يكرس سلطات رأس النظام وعائلته، وبه تنتهك الحقوق والحريات العامة، ونعم لدستور عقدي يحفظ الحقوق للشعب حقوقه ويؤسس بان الكلمة العليا في إدارة الدولة هو ممثل الشعب الحقيقي.

(8) لآء، لدوائر انتخابية طائفية، قبلية، تكرس الولاء للعائلة والحكم، وتزرع الفرقة بين المواطنين، ونعم لدوائر انتخابية تصون كرامة المواطنين حين تساويهم ببعض، وتعتبر عنهم تعبيراً صادقاً غير موجه، وتضمن العدالة والمساواة.

(9) لآء، لمجلس عناونه "تشريعي" ولكنه يصمم على ما يريده الحكم، ويمر من خلاله ما يبتغيه النظام، لا ما يريده الشعب. ونعم لمجلس يعزز الدور الشعبي في صناعة القرار من خلال القدرة والتمكين في التشريع والرقابة الكاملة والمستقلة.

(10) لآء، للتدخل بين السلطات وتغليب السلطة التنفيذية، ونعم للفصل الحقيقي بين السلطات يسمح لسيادة حقيقية للقانون وقدرة حقيقية لعمل قضائي يحقق العدل والانصاف.

هذه آاءات الشيعية التي لن تتنازل عنها، وستظل تدافع عنها في كل محفل. هي مطالب ليست بدعة ولا جديدة، وعلى من له تأثير في القرار ورغبة في استقرار سياسي دائم أن يسعى لحللتها، لا أن يتجاهل وجودها ويطيّفها- أي يجعلها طائفية، ويحاول تقزيمها ويهمش تأثيرها. هذا دين من يرغب في تحقيق اصلاح حقيقي مستمر يضمن علاقة محترمة وقائمة بين الحاكم والمحكوم، وبدون التعاطي الإيجابي مع هذه القضايا، يبقى قتيل الأزيمة قائم بين الشعب والنظام، ولن يحله مساييرة المساييرين، ولا محابة المتمصّلحين، ولا تسجيل المشاركين.

خلاف بين الوفد الحكومي البحريني ورئيس مركز حقوق الانسان اثناء الحوار حول التعددية السياسية الرباط 1-3 اكتوبر 2005

شهد اليوم الاول من مؤتمر "المناظرة الدولية حول التعددية السياسية" في الرباط جدالاً بين وفد حكومة البحرين ورئيس مركز البحرين لحقوق الانسان، حيث قاطع رئيس الوفد الحكومي مداخلة لعبد الهادي الخواجة التي كانت تتحدث عن الديمقراطية والتعددية في البحرين، معلّقاً بأن الوفد جاء ليستمع الى افكار وتوصيات عامة وليس امور متعلقة بدولة بعينها. ولم يعلق رئيس الوفد الحكومي على ماجاء في مداخلة رئيس المركز ولكنه قال بأن التجربة في البحرين وليدة وتحتاج الى وقت لتستكمل نموها، واضاف بأن الاخ الفاضل موجود هنا ليمثل نفسه وليس لتمثيل مركز البحرين لحقوق الانسان الذي تم اغلاقه لاسباب يعرفها الاخ نفسه، واضاف الدبلوماسي البحريني بأن ايسط مثال على التقدم في البحرين هو ان الاخ قد جاء من البحرين وسوف يرجع لها بكل حرية. وهنا علق رئيس الجلسة بأنه يتمنى ذلك، فقال له الدبلوماسي البحريني "يمكنك ان تأتي مع البحرين لتتأكد من ذلك"

بعد مداخلة رئيس الوفد البحريني، علق رئيس الجلسة بأن الحكومات والجهات المرتبطة بهذا المؤتمر قد توافقت على ان يتم الحوار بحرية بين مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية، ولذلك فأنني سأعطي المجال للمتحدث بأن يواصل مداخلته. وبعد ان اكمل الخواجة مداخلته علق ممثل منظمات المجتمع المدني في باكستان بأن ماجرى بين المتحدثين البحرنيين اعطى حيوية للنقاش وجعله منه حواراً بعد ان كان مجرد مداخلات غير مرتبطة ببعض.

جرى ذلك خلال اكبر تجمع للحوار تمهيدا لمنتدى المستقبل الذي سينعقد في البحرين الشهر القادم. ويشارك في المؤتمر حوالي 300 من الممثلين عن جهات حكومية وجهات غير حكومية من الدول الثمان الكبرى، ومن دول الشرق الاوسط الكبير. وتشارك وزارة الخارجية البحرينية بوفد من خمس اشخاص يرأسهم وكيل وزارة الخارجية يوسف محمد المحمود. اما في الجانب غير الحكومي فيشارك كل من عبدالهادي الخواجة رئيس مركز البحرين لحقوق الانسان، وفاطمة فيروز ممثلة للجنة التحضيرية للمؤتمر الموازي لمنتدى المستقبل وسعيد حبيب من جمعية التجديد الثقافي.

وهنا نص الكلمة التي القاها رئيس مركز البحرين لحقوق الانسان:

اسمحوا لي أولاً بأسمى وبأسم المجتمع المدني في البحرين ان ارحب بالذين سيشاركون في فعاليات

التتمة صفحة (4)

تتمة صفحة (3)

منتدى المستقبل الشهر القادم في البحرين، ونعتمد بأنكم ستكونون في ضيافة مجتمع حيوي، فاضافة الى منتدى المستقبل الحكومي والمؤتمر الموازي له ولقاء رجال الاعمال، فسوف تكون هناك فعاليات شعبية لمجموعات حقوق الانسان تتعلق خصوصا بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

كما ستكون هناك أعمال احتجاج سلمية من قبل جمعيات سياسية بحرينية احتجاجا على قانون جديد يقيد العمل السياسي ويمنع المجموعات السياسية من الاتصال بالخارج بدون اذن من الحكومة، ويمنع الشباب اقل من 21 عاما ليس فقط من المشاركة في الانتخابات بل من الانتماء السياسي وممارسة العمل السياسي.

وفيما يرتبط بموضوع الورشة ارغب هنا ان اقدم نماذج من طرق التلاعب بالعملية الديمقراطية، بحيث انها ترسخ الاستبداد بدلا من المشاركة الحقيقية:

1. البرلمان البحريني الذي كان يتم انتخاب جميع اعضائه قبل 30 عاما، يقوم الملك حاليا بتعيين نصف اعضائه، كما ان الملك شريك في تشريع القوانين، وهو يعين الحكومة التي يرأسها حاليا عمه ويحتل اهم المناصب فيها اعضاء من العائلة الحاكمة. كما يعين الملك اعضاء المجلس الأعلى للقضاء، ويعين اعضاء المحكمة الدستورية، وهكذا فاننا في البحرين لدينا هيكل واطر ديمقراطية، ولكن ليس لدينا ديمقراطية حقيقية.
2. الدولة في البحرين لا تسمح بالرقابة الخارجية على الانتخابات، وهي تعين الجهات المحلية التي تقوم بذلك.
3. الدوائر الانتخابية تم تقسيمها بطريقة تجعل الصوت الواحد في بعض المناطق مساويا لحوالي 37 صوتا في مناطق اخرى، وذلك حسب تقسم طائفي قبلي يهمل دور المعارضة والطائفة الاكبر في البلاد.
4. وقد تم منح الجنسية في السنوات الاخيرة وبشكل استثنائي وبقدرات ملكية لعشرات الالاف من غير البحرينيين الذين ينتمون الى الاصل القبلي والطائفي الذي تنتمي له العائلة الحاكمة. وبعض هؤلاء لا يعرف شيئا عن البحرين ولا يقيم فيها وانما يأتي من المملكة العربية السعودية مثلا للمشاركة في التصويت ثم يرجع الى بلده.
5. وتتحكم السلطة التنفيذية في مشاركة العاملين في القطاعين الأمني والعسكري، فهي تقرر في كل مرة السماح لهم بالمشاركة أو عدمه، وتتحكم في توجهات تصويتهم.
6. ولا تسمح الحكومة بالعمل الحزبي رغم وجود مجموعات سياسية ذات ثقل شعبي

وتاريخ طويل وتمثل مجموعات متنوعة في المجتمع، وتستعيز عن ذلك بقانون للجمعيات السياسية يقيد عمل المجموعات السياسية ويجعلها تحت رحمة السلطة التنفيذية، ويمنعها من التحدي الفعلي للنظام السياسي القائم.

رغم السماح بهامش من الحريات في الاعوام الاخيرة، الا ان ذلك يجري تحت تهديد قوانين متشددة، مثل قانون التجمعات لعام 1972 الذي يمنع تجمع خمسة اشخاص او اكثر بدون ترخيص، وقانون الجمعيات لعام 1989 الذي يهدد الجمعيات بالاغلاق لشبهة النشاط السياسي، والذي تم استخدامه لاغلاق مركز البحرين لحقوق الانسان. كما ان هناك قانون الصحافة لعام 2002 والذي تم استخدامه في تقديم مجموعة من رؤساء التحرير والصحافيين والنشطاء للمحاكمة مما فرض الرقابة الذاتية على الصحافة.

اذن فنحن نتحدث عن عناوين وهيكل ديمقراطية تغطي واقع نظام استبدادي. والخطر في الامر ان ذلك يحدث ضمن برنامج التحول والاصلاح في البحرين الذي تقدمه الولايات المتحدة كنموذج لبقية دول المنطقة. وهكذا فان تجربة البحرين تبين لنا ما هو نموذج الاصلاح القادم الذي تبشر به الولايات المتحدة.

وفي الختام فان لدي مجموعة من التوصيات العامة:

- ان منظمات المجتمع المدني والمجموعات السياسية في المنطقة جديدة وهشة، وهي ليست بحاجة فقط الى الدعم المادي والتقني، وانما الى الى ايجاد آليات حماية لها لتقوم بدورها بشكل صحيح.
 - ان العمل الحزبي مرتبط بالعمل الجماهيري والشعبي، وبلدان المنطقة ينتشر فيها الاسلام السياسي، فلا مهرب من الاعتراف بهذه القوى والحوار معها، وذلك سيساهم في عزل القوى المتطرفة، واحلال العمل السياسي السلمي بدلا من العنف.
 - يجب ان توضع شروط و ضمانات تمنع تحول المجتمع المدني والعمل السياسي من سيطرة الحكومات المتسلطة الى سيطرة ونفوذ اصحاب رؤوس الاموال الذين باستطاعتهم السيطرة على وسائل الاعلام والتأثير في العمل السياسي وفساده.
- لقد نجحت عدد من الانظمة في المنطقة ان تجعل العملية الانتخابية كبديل عن العملية الديمقراطية نفسها، وللأسف، تساهم وسائل الاعلام وبعض الجهات الدولية على تسليط الضوء على العمليات الانتخابية دون وضعها في سياق ومعايير الديمقراطية الحقيقية التي تشترط التعددية الحزبية وتداول السلطة و ضمان الحريات العامة واسقلالية القضاء، وحاكمية القانون. الخ، لذا يلزم وضع معايير شاملة لتقييم العمليات الانتخابية.
- وشكرا!

مؤتمر حماية المدافعين عن حقوق الإنسان في ايرلندا 16 أكتوبر 2005

شهدت قلعة دبلن الشهيرة بايرلندا وقائع اليوم الأخير من المؤتمر الثالث لحماية نشطاء حقوق الإنسان. وقد شارك في المؤتمر السيدة هينا جيلاني مقررة الأمم المتحدة المعنية بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان ووزير الخارجية الايرلندي ومسؤولين في الاتحاد الأوروبي وفي وزارات الخارجية الأوروبية مثل من فرنسا وايرلندا وبريطانيا والنرويج، وممثلين عن المنظمات الدولية التي تهتم بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، بالإضافة إلى أكثر من 100 من المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يتعرضون للأخطار حول العالم.

وخلال ثلاثة أيام من الاجتماعات المكثفة ناقش المؤتمر تطوير وسائل حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وتم التطرق إلى أنظمة الأمم المتحدة، وإرشادات الاتحاد الأوروبي للبعثات الدبلوماسية حول العالم في حماية المدافعين، وكذلك أدلة الحماية التي طورتها منظمة فرونت لاين الدولية المختصة بحماية المدافعين والتي قامت بتنظيم هذا المؤتمر للسنة الثالثة على التوالي.

وقد شهد اليوم الأول الاحتفاء بثلاثة من المدافعين عن حقوق الإنسان الذين ساهمت الحملات الدولية في إطلاق سراحهم والتدخل الفاعل في قضاياهم، وكان من بينهم عبدالهادي الخواجه رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان. وفي اليوم الأخير من المؤتمر قدم الخواجه شهادته حول تجربته الخاصة كمدافع عن حقوق الإنسان، وهنا ترجمة النص الكامل لتلك الشهادة.

الاعتداء على مدافع عن حقوق الإنسان في البحرين
شهادة من: عبدالهادي الخواجه: رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان
مقدمة في: المؤتمر الثالث للمدافعين عن حقوق الإنسان

13-15 أكتوبر 2005- قلعة دبلن - ايرلندا
اسمي عبدالهادي الخواجه، متزوج من السيدة خديجة الموسوي والتي كانت مساندة لي دوما بما في ذلك 20 عاما من العيش في المنفى، الفترة التي كنت خلالها ناشطا في حملة متواصلة لإصلاح الأوضاع ولتعزيز حقوق الإنسان في البحرين. وقد كنت مديرا ثم أمينا عاما للمنظمة

التتمة صفحة (5)

تمة صفحة (5)

البحرينية لحقوق الإنسان ومقرها الدانمارك وذلك في السنوات من 1989 وحتى 2001. ونتيجة لأعمال الاحتجاج الداخلية والضغط الدولية، أعلن حاكم البلاد الجديد العفو العام. وبناء على ذلك عدت إلى البحرين في يونيو 2001 ومع زوجتي وبناتي الأربع واللاتي افتخر بشجاعتهم، وهن يساهمن أيضا في العمل التطوعي لصالح حقوق الإنسان.

وفي البحرين ساهمت في تأسيس مركز البحرين لحقوق الإنسان، الذي اضطلع بنشاطات متنوعة وفي مواضيع مختلفة بما في ذلك التدريب والحملات، وطرح مواضيع تعتبر حساسة من قبل المسؤولين بالدولة مثل الامتيازات التي يتمتع بها أفراد العائلة الحاكمة، والتمييز، وكذلك مساعدة ضحايا التعذيب في الفترة السابقة للحصول على حقوقهم.

وفي سبتمبر 2004، بدأ مركز البحرين لحقوق الإنسان حملة لتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وفي ندوة جماهيرية شارك فيها الآلاف من المواطنين، أطلق المركز تقريرا عن تدهور الأوضاع المعيشية في البحرين. وبصفتي مديرا للمركز قدمت ورقة للإجابة عن أسباب تدهور الأوضاع المعيشية لنصف السكان في دولة نفطية. وقد حملت رئيس الوزراء المسؤولية لسوء الإدارة والفساد الإداري والمالي طوال ثلاثين عاما.

وفي منتصف الليل في اليوم التالي، تم اعتقالني، ثم تم إغلاق مركز البحرين لحقوق الإنسان. وقد ساعدت رملة جواد وهي امرأة شابة شاركت في أعمال هذا المؤتمر العام الماضي، في نقل صناديق ثقيلة من الوثائق من مقر المركز وذلك لكي لا تقع في يد السلطات الأمنية. ونتيجة لذلك تعرضت رملة للإجهاض وخسرت طفلها الأول وهي

تقوم بحماية المعلومات المتعلقة بضحايا الانتهاكات.

لقد أثار اعتقالي وإغلاق المركز سلسلة من أعمال الاحتجاج، مما أدى إلى اعتقال عدد من الناشطين. وغدت القضية على نشرات الأخبار والقنوات الفضائية. وقد تدخلت في القضية العديد من الجهات المحلية والإقليمية والدولية. وفي نوفمبر 2004، وبعد شهرين من الاعتقال، صدر علي حكما بالسجن لمدة عام، ولكن تم في نفس اليوم إطلاق سراحه وسراح بقية المعتقلين في القضية، وذلك بفضل الحملة القوية على الصعيدين المحلي والدولي.

وبرغم الإغلاق، واصل مركز البحرين لحقوق الإنسان نشاطه و بوتيرة اكبر، وقد تضمن ذلك مساعدة العاطلين، ومتمدني الدخل، والمحرومين من السكن الملائم، الذين قاموا بتشكيل لجان لهم وبدعوا سلسلة من النشاطات والفعاليات الاحتجاجية.

وفي يوم الأحد 19 يونيو 2005، و أثناء اعتصام سلمى للعاطلين أمام الديوان الملكي، تعرضت للاعتداء الجسدي من قبل القوات العسكرية الخاصة، وذلك بعد أن تعرفوا على هويتي. ونتيجة لذلك لا أزال قيد العلاج لكسر في الفك وفي الأسنان.

وبعد أقل من شهر، في يوم الجمعة 15 يوليو، وقبل انطلاق مسيرة للمطالبة بالضمان الاجتماعي لأكثر من 30 ألف عاطل عن العمل، تعرضت مرة أخرى للاعتداء الجسدي من قبل قوات الصاعقة العسكرية والتي كان أفرادها يرتدون الأقنعة السوداء. فخلال أكثر من 15 دقيقة، تعرضت للضرب المتواصل بواسطة الهراوات وخصوصا على الرأس والظهر وذلك أمام عشرات الناس وأمام ابنتاي فاطمة وبتول. وقد تعرضت فاطمة للإصابة في الوجه وهي تحاول أن تحميني وأنا واقع على الأرض. لقد عانيت نتيجة لذلك من آلام شديدة وإعياء جسدي، ولا تزال آثار

الضرب ظاهرة على جسدي. ولا يزال خمسة آخرون من الضحايا يتلقون العلاج بمن فيهم نبيل رجب نائب رئيس المركز.

لقد تعرض أكثر من تسعين شخصا للاعتداء الجسدي في تلك الحوادث، بما فيهم شاب قاصر وثلاث نساء. وقد صادرت قوات الأمن كاميرات الفيديو والهواتف النقالة من المشاركين والمراسلين. وقد سلمت بالأمس إلى منظمة فرونت لاين الدولية قرصا مدمجا يحتوي على شهادات للضحايا وصور وتقارير طبية، ولقطات فيديو تم التقاطها وتهريبها من موقع الحدث. وقبل بضعة أيام تم رسميا تسليم الوثائق نفسها إلى ملك البحرين عبر الديوان الملكي.

ولغاية اليوم لم يتم التحقيق في تلك الحوادث، برغم المناشدات والعرائض المحلية والدولية. ورغم ذلك فإن مركز البحرين لحقوق الإنسان ولجنة العاطلين وجميع اللجان الشعبية تواصل نشاطاتها في البحرين بإرادة وتصميم أكبر، وذلك بهدف تعزيز حقوق الإنسان، بالرغم من المضايقات والتهديدات.

وفي الختام، أود أن اقدم شكري إلى جميع من تضامن معي ومع مركز البحرين لحقوق الإنسان، وخصوصا منظمة فرونت لاين الدولية.

صور نشاط حقوق الإنسان



رسالة من مواطن الى حاكم البحرين

الديمقراطية الموجلة وخيار المواطنة

إلى حضرة ملك البحرين/

الشيخ حمد بن عيسى

بعد التحية والسلام .

لقد قرأت وابعان خطابكم السامي، في افتتاح دور الانعقاد الرابع لمجلس النواب، وكنت أتوقع (أتمنى) كغيري من مواطني هذا البلد الكريم، أن نسلم ما هو جدير بإنهاء أو تخفيف حالة الاحتقان السياسي الذي يعم الأجواء، كنا نترقب من حضرتكم مبادرة تأخذ على عاتقها التبشير بحل الأزمة الدستورية العالقة منذ 14 فبراير 2002 ، والإعلان عن سياسات جديدة تلغي السياسات القائمة حالياً، كنا نتوقع منك يا حضرة الملك أن تدعو إلى حوار وطني جاد وحقيقي مع القوى السياسية الفاعلة والمخلصة.

كم كانت كثيرة هي الأمل التي علقت على خطابكم الذي جاء عادياً ومكرراً ، وبنت أخشى أن تكون هذه المناسبات فرصة لإستعراض البلاغة والحماسة السياسية، ولكن من دون أي أثر فعلي أو تقدم ملموس لحل قضايا المواطنين.

وبعيداً عن الكلام، الذي قد تكون سمعته من لدن أقطاب العمل السياسي في هذا البلد الكريم ، دعني أنقل إليك بعضاً من وجهات نظري، وهي وجهات نظر متقف، يختلف عن المتقفين الملتفين حولك، الذين هم رهن إشارتك، قد ترك جمل السياسية وصخبها لأهلها .

حضرة الملك

طوال السنوات التي اعتليت فيها الحكم، كنت ترفع شعارات جميلة جداً، تلهج بالديمقراطية والأيام الجميلة التي لم نعيشها بعد . كانت وسائل الإعلام المحلية والعالمية تصفق لأي خطاب يصدر من لدنكم، ولأي كلمة تنطقونها، كنت بمثابة البطل، والرجل الشجاع، والمحب لأبناء شعبه ووطنه، وفي الواقع كنت تلعب معهم لعبة عادية جداً، لا براعة فيها، ودخلت في تمثيل دور مسرحي، لم يكتبه شكسبير، أو توفيق الحكيم .

من جهتهم كان المراقبون (وأنا واحد منهم) يمعنون في تدقيق الرؤية وتحليل الحدث، فصاحب السلطة لا يتنازل عن سلطته، قد يحولها إلي نوع آخر، لذلك فإن رسائل الديمقراطية التي كنت ترسلها، كانت تخفي من ورائها خطاباً آخر، هو الرهان على فشل الديمقراطية، وعدم قدرتها على تحقيق المطالب وتطلعات الشعب، أي أن الرجال الذين يحملون الديمقراطية كصليب المسيح، غير جديرين بحمل نتائج الديمقراطية، وأن الديمقراطية لا تنتج سوى الدمار.

هكذا وجد خطاب الديمقراطية عندكم، خطاب يتحدى الديمقراطية بأسم الديمقراطية. وغاب عنكم، وعن الفئة المحيطة بكم، أنه لا يمكن تحدي الديمقراطية بالديمقراطية، إلا عبر تشويهها، والعبث بها . وهنا تصبح الديمقراطية لعبة قدرة ومفضوحة لا خير يرتجى منها.

حضرة الملك

لقد برهنت الأحداث المتتالية لإصراركم، على إمضاء دستور 2002 ، الخطأ الفادح والنتائج الوخيمة، لهذا الإصرار، على أكثر من صعيد.

إن الدولة كحدث معاصر، لا يمكنها أن تلتقي مع القبيلة كبنية سياسية ، وإن محاولة إخضاع عناصر الدولة ومكوناتها للقبيلة، لا يؤدي إلا إلى الانفصام، والإزدواجية في التعامل . هذا ما أكدته الأحداث والمواقف السياسية، والاجتماعية، وفي الوقت نفسه، سمحت هذه السياسة للنظام الحاكم، أن يرواغ ويتجاهل مطالب الشعب والقوى السياسية المعارضة، عبر اللعب الممتقن بهذا الجمع المؤدي إلى الخراب.

ليس غريباً، يا حضرة الملك، أن إتباع هذه السياسية، أثمر من ضمن ما أثمر، وأد الديمقراطية في العام 1975 وغيرها من الأحداث التالية . وإذا كانت تلك السياسية أدت إلى نتائج إيجابية للعائلة الحاكمة، ومن ضمنها وصولكم إلى سدة الحكم، فإن المعطيات المستجدة، لن تسمح بإتمام هذا الجمع، والإستفادة منه كما كان سابقاً . ولكم يا حضرة الملك، أن تأخذوا عبر تجارب القرن التاسع عشر وكيف تم سحق القبيلة والعائلة لصالح الدولة، عندما سعت تلك العوائل المالكة إلى إخضاع الدولة لقوة العوائل المالكة، وتثبيت مركزيتها في إدارة السياسة والمجتمع.

ثانياً: الاستقواء بالدولة ضد المجتمع .

أعتقد أنك توافقني الرأي، يا حضرة الملك، على أننا نمر في مرحلة جديدة، لا تسمح بالتعاطي بأساليب المناورات القديمة، حتى لا ندفع جمعياً الأثمان الباهظة، جراء نزعات وشهوات شخصية، يحركها النزوع نحو الاستقواء والاستفراد. هذا النوع من الوقاحة السياسية، كان سائداً، وما زال، فإثماً ما كان يتم تمرير أفكار الدولة بوسائل العنف والإكراه، على حساب أولوية المجتمع وتطلعاته .

لست معنيا هنا بالتظهير لقوة الدولة، وعوامل تحريك النقاش حولها، ما أسعى إليه هو إبطال الفهم المغالط الذي تقوم عليه فلسفة الحكم في البلاد، وهو فهم يسمح لأجهزة الدولة، أن تلغي إرادة المواطنين، وتعاملهم كرعاعيا لا أكثر. في حالات عديدة أوضحت سياسة الحكم، أنكم تسعون إلى تثبيت هذا الفهم، عبر الإستعانة بعبارات مرواغة، ولغة كسولة، كعبارة دولة القانون، وأن القانون فوق الجميع، والجميع يعرف أن تلك الترسانة من القوانين، هي رؤى شخصية وضعت تحت سلطة إرهاب قانون أمن الدولة .

ما أنشده هنا هو اللجوء الى جو تواصلتي حول الدولة وحسم احتكارها للعنف والقسر، فالدولة، لن تخرج في نهايتها، عن كونها صيغة مجتمعية لإدارة المصالح العامة وليست خزينة شخصية أو وراث أو جبروت.

ثالثاً: التراتبية العمودية .

ليس هذا الإصطلاح خاصاً بي، كما إنه ليس جديداً عليكم . فقد تناوله المواطن الدكتور

فعلى الصعيد السياسي غابت الشرعية السياسية التي كنت تنشدها، وتفاقت الانقسامات السياسية، بما أدى إلى نزاع الاستقرار السياسي عن البلاد، الذي هو شرط أساسي لبناء الدولة الحديثة . وعلى الصعيد الاجتماعي، ليس خافياً أن بقاء الملفات الساخنة كما يُطلق عليها (التجنيس ، البطالة، الفقر، التمييز الطائفي...) متوترة وعصية على الحل، ولديها القدرة على قلب الأمور، وأن تصل بنتائجها إلى مقر إقامتكم ، كل ذلك بفعل قصور وتخلف دستور 2002 عن تقديم حلول حقيقية وموضوعية لها.

إن ذلك الإصرار على دستور 2002 هو بداية الاستبداد المفضي لبناء نزعة شمولية، كما يعكس الرغبة في الالتفاف على الديمقراطية، المرفوعة كشعار لنظام الحكم. وإذا كان فهمكم للديمقراطية أنها تتحقق بجمع الأصوات وضمان الأغلبية بزايد واحد، فهو فهم ساذج، وتعداه الزمن، وإذا بُنيت الديمقراطية على مؤسسات سياسية شكلية فذلك نحر وذبح للديمقراطية . إن محاولتكم الذكية للجمع بين الاستبداد والديمقراطية موصومة بالفشل والخسران، كما كان شأن الجمع بين القبيلة والدولة، الذي ما زلنا نتكوي بناره الحارقة.

ربما كانت لحظة الانتشاء باجواء ميثاق العمل الوطني التي لم تبارح أروقة قصركم العامر، من وراء ذلك، لكن دعني أؤكد لك، أن التاريخ وذاكرة الشعب، لن يرحمنا مرتكب الخطيئة الكبرى، أو جريمة قتل الديمقراطية .

وللتاريخ أقول وكلي وجع، أن استمرار العمل والمضي بإصرار على دستور 2002 جريمة لن يتحمل أحد غيركم وزرها، و وزر قتل الديمقراطية معها، في بلدي وبلد أجدادي البحرين .

حضرة الملك

ربما كان الوقت الحالي هو الفرصة الأخيرة لإعادة النظر في سياسات الحكم، وإدارة أمور الدولة . فالفترة القادمة لن تكون للديمقراطية، إذ بدأت بوادر إنتهائها، مع انتصاراتها المذهلة في أوكرانيا وجورجيا ولبنان، وبات من المؤكد أن الأنظمة، التي لن تلتحق بركب الديمقراطية، فمصيرها الزوال أو البقاء في الشتات والضياح . إن ما يجعل الديمقراطية مطلباً ملحا هو الصورة غير الواضحة لحد الآن لمرحلة ما بعد الديمقراطية، فلربما تقود أوضاع التخلف إلى بعث حركات التحرر من جديد، ليس على طريقة الورود والمخامل، كما يحدث اليوم، بل على طريقة العنف والدم وحمل البنادق، وهذا ما لا يقوى قصر الصافرية على مواجهته أبداً.

إن ما يخرج البلاد من مثل هذه الأزمة المرتقبة، هو مراجعة سياسات الحكم التي اتبعت. فعلى طوال المئة السنة الماضية، ترسخ بقاء الحكم، عن طريق إتباع الحكام سياسات مخيفة، ومع الأسف أنها ما زالت مستمرة، وتعمل بكثافة.

وهنا سأركز على المهم والخطير منها.

أولا : سياسية الجمع بين القبيلة والدولة .

التتمة صفة (7)



الضحايا لازالوا يلاحقون عطية الله وجبر ورموز القتلة والجلادين استعدادات لفعاليات شعبية على هامش "منتدى المستقبل"

الذي سينعقد في الشهر المقبل في البحرين. ما يؤكد عليه هو أن اللجنة نجحت في مواجهة مخططات السلطة، ولا زالت تحظى بتأييدات دولية واسعة النطاق، وقد كانت إزاحة عبد العزيز عطية الله من واجهة الأجهزة الأمنية؛ دليلاً على إيلاء البرامج الشعبية للجنة والتي ركزت إعلامياً على هذا الجراد الكبير لاسيما خلال سلسلة الاعتصامات التي تم تنظيمها أمام مبنى قلعة الشرطة. وعلى الرغم من أننا نرى أن هذه الإزاحة مجرد مناورة حكومة لإخفاء رموز الجلادين الذين وصلت ملفاتهم السوداء إلى لجان ومنظمات حقوق الإنسان ومناهضة التعذيب في العالم، إلا أن ذلك يُحسب لصالح جهود الضحايا ومطالباتهم المستمرة، وهي مطالبات ستتواصل أكثر فأكثر، وستظل صورة الجلاد عطية الله في مقدمة الأسماء سيئة السمعة التي عاثت فساداً وقتلاً وتعذيباً، كما الأضواء سسلط على رمز آخر من رموز الجلادين، وهو عبدالرحمن بن جبر آل خليفة، وسيتم الكشف عن جرائمه وظلمه ضد أبناء البحرين وبناتها طوال أيام محكمة أمن الدولة سيئة الصيت.

وفي هذا الإطار؛ نعاود التأكيد بأن اللجنة ستشارك مع اللجان الشعبية الأخرى في تنظيم مجموعة من الفعاليات والبرامج بموازاة عقد منتدى المستقبل القادم، وضمن ذلك مسيرة جماهيرية وسلسلة بشرية حاشدة، وسترفع المطالبات المعروفة للجنة وفي مقدمة ذلك تطبيق توصيات اللجنة الدولية لمناهضة التعذيب والشروع في إنشاء هيئة وطنية حقيقية للإنصاف والحقيقة. وسوف تنشر التفصيلات الخاصة بهذه الفعاليات في حينه، وكلنا ثقة بحضور جماهيرنا الصامدة والتشبث بخط المطالبة دون ملل أو كلل.

وعهدنا لازال كما هو.. وشعارنا باق كما كان: المجد والعزة للشهداء وضحايا التعذيب والموت والعار للجلادين والقتلة...

اللجنة الوطنية للشهداء

وضحايا التعذيب

المنامة-البحرين

23 أكتوبر 2005 م

لم يتفاجأ ضحايا التعذيب في البحرين ومعهم عوائل الشهداء؛ بالأسلوب الذي لازالت حكومة البحرين تتبعه في تعاطيها مع ملف الشهداء وضحايا التعذيب، ومع الاحتجاجات الشعبية التي تطالب بإقرار تسوية عادلة وشاملة لهذا الملف، وبما يتوافق مع العدالة وحقوق الإنسان على النحو الذي ظهرت به المطالبات الدولية المتمثلة في توصيات لجنة مناهضة التعذيب الأممية. لقد مرت أكثر من ستة أشهر على صدور التوصيات الدولية، ولا تزال حكومة البحرين تتجاهلها وتمعن في الاستخفاف بها والاستمرار في سياسة التلاعب والتحريف حتى مع التصريحات الصحافية التي تصدر عن نشطاء حقوق الإنسان في العالم الذين يزورون البحرين بين فترة وأخرى.

إن اللجنة الوطنية للشهداء وضحايا التعذيب كانت تراقب عن كثب مختلف التطورات والملايسات التي كانت حكومة البحرين -من خلال موظفيها ومرتزقتها- تصطنعها من أجل إحداث البلبلة والتشويه وإثارة الفتن الداخلية، وكانت اللجنة تتحرك خلال الفترة ذاتها على أكثر من خط مطلبية واحتجاجي داخل البحرين وخارجها، واستطاعت أن تقيم علاقات حقوقية هامة لصالح هذا الملف وبما يضمن حمايته من أساليب العلاج المجتزأة والوقائية. ومن المعطيات والمعلومات والمتابعات التي في حوزة اللجنة، فإنها تعتقد أن حكومة البحرين فشلت فشلاً ذريعاً في المرحلة السابقة في أكثر من مشروع استهدف القضاء على اللجنة وتذويبها واختطاف ملف الشهداء والضحايا نحو المجهول، ومن خلال الرصد الدقيق لمجريات الأحداث، وصلت اللجنة إلى تصوّر أكيد مفاده أن السلطات البحرينية تعتزم العودة مجدداً إلى تطويق اللجنة واستخدام وسائل مختلفة في محاصرتها، بما في ذلك وسائل القمع والترهيب، وذلك بعد فشل وسائل الترغيب والاختراق والحرب النفسية وزرع الفتن الجانبية، وما الخطوات المتسارعة التي تمضي فيها السلطات نحو فرض حزمة القوانين الجائرة المقيدة للحريات؛ إلا مؤشراً واضح على هذا المخطط القمعي، وهو ما تجلّى في التصريحات الأخيرة لأحد مسؤولي الحكومة الكبار التي رفض فيها إقامة أية فعاليات أهلية على هامش منتدى المستقبل

تمة الرسالة صفحة (6)

عبد الهادي خلف بالشرح والتفصيل في كتابه المهم بناء الدولة في البحرين. وأنا أتفق معه تماماً فيما توصل إليه من نتائج، تنفيذ في تحليل سياسة الحكم في البحرين. وأهمها خطورة إتباع سياسة الأعيان والزبانية لتسوية الصراعات الاجتماعية، بدل المؤسسات الدستورية، والقانونية. والنتيجة الأخطر، جراء إتباع هذه السياسة، هي محاربة التوسع الأفقي للمجتمع وقواه، ومحاولة تحطيمه، ولعل الحصار الاقتصادي المفروض على قطاعات واسعة، هو مثال بارز، على خطورة إتباع هذه السياسة على بناء الدولة وسلامة المجتمع.

إن إتباع هذه السياسات، وغيرها، أنتجت استراتيجيات حصار المجتمع وآليات قمعه، أقل ما يقال عنها أنها وحشية قاتلة، كالتمييز الطائفي، وتآليه المراقبة والعقاب، وممارسة الإقصاء والإخفاء. إن النتائج الكارثية هذه لن تكون محصورة على أفراد الشعب بل على العكس من ذلك، ستتعمق ولو بعد حين، على أروقة الحكم نفسه، لذا أجدني مطالباً لحضرتكم، لنبذ هذه السياسات واستبدالها بسياسات الحكم الصالح والانطلاق نحو حوار تواصلي حقيقي.

حضرة الملك

الكلمة الأخيرة التي سأقولها هنا، أنه لن يكون بمقدوري أن أتصور أن أحمل منفاي معي، وأنا أعيش في وطني، فوطنيتي تملني عليّ أن أعيد منفاي وشتاتي ومعاناتي إلى أرضي، و أرض أجدادي، فالأوضاع التي وصلت إليها البلاد، باتت لا تحتمل، وغير قابلة للتبرير. إنني يا حضرة الملك، لا أتمنى أن يأتي اليوم الذي تجر فيها هذه البلاد، بسلاسل الحديد ناحية الديمقراطية، وإن كان ذلك خياراً مطروحاً وغير بعيد.

إن الخروج من المأزق الذي تمر به الدولة، يتطلب التحلي بالشجاعة، والإعتراف بالخطأ، وتأكيد الرغبة الجادة في فصل المجال العام عن المصالح الشخصية، بما فيها مصالح العائلة الحاكمة.

كما أن الخروج من حوار الصم، إلى حديث العقلاء والرجال، هو كفيل بوضع البلاد على المسار الصحيح، لبناء الدولة الحديثة، واحترام المواطن فيها، وحفظ كرامته. وقد سبق أن أكدت في رسالتي السابقة، أن رجال المعارضة ليسوا بحاجة إلى دروس علم السياسة، فقد برهنوا على جدارتهم، وإخلاصهم وحبهم لهذا الوطن، أما التعويل على خلق الصور الكرتونية لبعض الشخصيات وتقديمهم على أنهم معارضة سياسية، وأنت أدري بهم، وبما ستؤول إليه أوضاعهم السيئة. فعندم سأل الحاج بن يوسف التقي سعيد بن جبير عن أي قتلة يجب أن يكون عليها؟ أجابه بن جبير اخترت كيف تريد أن اقتص منك حفظ الله البحرين من كل سوء ومكروه، وحفظ رجالها المخلصين لها، إنه على كل شيء قدير.

المواطن

عباس ميرزا أحمد (المرشد)

MOORSHD@hotmail.com

تمة الإفتاحية من صفحة 1

لا نعتقد ان هناك ضرورة للمزيد من الامثلة لتأكيد ظلم العائلة الخليفية وجورها. هذه حقيقة يؤمن بها ابناء البحرين، فقد عايشوها واكتوتوا بناها وما يزالون، فما هو الموقف الاسلامي والانساني من الظلم؟ هل يجوز مسابرتة؟ هل يجوز الصمت تجاهه؟ وهل يحق لأحد ان يمنح مواطننا يصرخ بوجه هؤلاء الظالمين مدافعا عن حقه وكرامته؟ فالقرآن الكريم "لا يحب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم"، "أذن للذين يقاتلون بانهم ظلموا، وان الله على نصرهم لقدير". ويقول الرسول (ص): "الساكت عن الحق شيطان أخرس"، "الساكت عن الحق شيطان أخرس". اما مسابرة الظالمين فهناك قصص كثيرة لتوضيح الموقف الاسلامي المسؤول منها، وتؤكد قصة صفوان الجمال مع الامام الكاظم عليه السلام، الذي قضى في سجون الظالمين اربعة عشر عاما، موقف الائمة عليهم السلام الراض لمسابرة الظالمين والتعاطي معهم: قال صفوان دخلت عليه . فقال لي : يا صفوان كل شئ منك حسن جميل ، خلا شيئا واحدا قلت : جعلت فداك ! أي شئ ؟ قال : إكراؤك جمالك من هذا الرجل " يعني هارون " . قلت : والله ما أكريته أشرا ولا بطرا ، ولا للصيد ، ولا للهو ، ولكن أكريته لهذا الطريق " يعني طريق مكة " ولا أتولاه بنفسي ولكن أبعث معه غلماني . قال : يا صفوان أيقع كراك عليهم ؟ قلت : نعم جعلت فداك . قال : أتحب بقاءهم حتى يخرج كراك ؟ قلت : نعم . قال : فمن أحب بقاءهم فهو منهم ، ومن كان منهم فهو كان ورد النار . قال صفوان : فذهبت وبعث جمالي عن آخرها .

ان الموقف من الظالمين ومقارعة ظلمهم ولو بالقلب، امر معروف في ثقافتنا الاسلامية وتربيتنا الرسالية. ولذلك فهناك استغراب كبير من خطوات التطبيع مع العائلة الخليفية الجائرة التي تجاوزت في ظلها وجورها في السنوات الاخيرة، ما كانت تقعله من قبل. وثقافة مقارعة الظلم ظاهرة عالمية، ولا تقتصر على بلد دون آخر. فالنصدي لحاكم الظالم فطرة انسانية، وممارسة لدى الشعوب في كافة بقاع العالم. ولم يستطع حكامنا البقاء في مناصبهم الا بسبب تنظير البعض للتعاضب معهم والصمت على جرائمهم وظلمهم. وما يجري في البحرين اليوم، في ضوء الامثلة التي ذكرت انفا، يؤكد ان الظلم قد تصاعد منذ صعود الشيخ حمد الى الحكم، وان ظلمه اتخذ اشكالا جديدة بعد ان نصحه حلفاء عائلته في لندن وواشنطن بالتخلي عن سياسة التعذيب المباشر، واستبدالها بقتل بطيء تحت التخدير الكامل. فالتعذيب باعقاب السجانر مثلا، يدفع الضحية للاحتجاج والصراخ، فتتكشف الجريمة للأخرين. اما القتل العمد تحت التخدير فلا يشعر به الضحية، بل يموت موتا بطيئا بدون ان يحس به أحد. وهذا هو حقيقة ما يجري. فالمشكلة اليوم ليست محصورة بالسجون والاعتقالات التعسفية، بل تطل وجود الشعب وهويته وثرواته، فقد صودرت البلاد من اهلها في عهد الشيخ حمد، واصبح الملك المعظم الذي لا ترد كلمته، ولا يناقش في ما يتخذه من قرارات وما يمارسه من ممارسات. وبدلا من التعذيب الرخيص المكشوف الذي لا يؤدي الى نتيجة بل يفاقم الوضع، اصبح الشيخ حمد يعذب البلاد بأسلوب مغاير تماما، وهو اسلوب المكرمات، فيقتل بها كرامة الانسان ويصادر موقفه، ويقطع الطريق على المعارضة. لقد صمد ابناء البحرين في زنانات التعذيب الخليفية، ولكنهم امام امتحان صعب وهو نظام المكرمات والعطايا، لم يصمد فيه نوو المطامع والباحثون عن المناصب والمواقع، ففي مقابل هذه العطايا تتأكل القيم الدينية في شخصية من يقبلها. فقد ورد في الصحيح "وان احدا منكم لا يصيب من دنياهم شيئا، الا اصابوا من دينه مثله". و "ما متع به غني الا بما حرم منه فقير"، و "ما رأيت نعمة موفورة الا والى جانبها حق مضيع". لقد انتهج الشيخ حمد نظام المكرمات وأحل محل القانون. فمن يسايره يحظى بالعطايا، ومن لا يسايره لم يحظ الا بغضبه وسخطه وتحتيته من وظيفته او وقف ترقيته.

لقد استطاعت العائلة الخليفية توسيع الهوة بين "النخبة" وعموم الناس. فالنخبة التي تسير الحكم تحقق قدرا من الانتعاش المالي، فتحصل على المخصصات العالية والاراضي والمميزات الخاصة، ويسمح لها بفتح الجمعيات الموالية او المسابرة، ومن يغضب السلطان، لا يجني الا غضبه وانتقامه. وقد استطاع بذلك توجيه اكبر ضربة في تاريخ البحرين المعاصر للمعارضة، اذ استطاع تحييد قطاع منها بنظام المكرمات تارة والقوانين الجائرة تارة اخرى، والتخويف والوعيد تالفة، والتخدير رابعة، والايهام خامسة. وما تبقى من المعارضة مطالب بالصمود في موقفه، والعمل من جديد لرص صفوف "العامّة" من المحرومين، وتوعيتهم بحقيقة الوضع، وتثقيفهم على الشعور بان ثروات البلاد ملك لهم، وان العائلة الخليفية ليست سوى سارقة لهذه الثروات، ولا حق لها فيها الا بتحويل من المواطنين. هذه الثقافة مطلوب التأسيس لها لمنع التساقط امام نظام المكرمات. والشعب الذي استطاع اسقاط قانون امن الدولة قادر، في ظل التوجيه الشجاع والحاظق، على اسقاط نظام المكرمات الذي يشرع نهب اموال الناس ثم التصديق ببعضها عليهم. ولا بد من تكريس ثقافة مقارعة الظلم ومواجهته ولو بالقلب، اذا عجزنا عن الاساليب الاخرى، وليكن شعار المرحلة: الملك يبقى مع الكفر ولا يبقى مع الظلم، وان الله غالب على امره، ولكن اكثر الناس لا يعلمون.

غبار الملك

فوقفت في قدم الوقيعة كاشفا جسدي لمملكة الغبار
كل محتدم على جرحي قرصنة وقناصون محترفون
تتحدر الدروع على ذراعي
مثلما جبل يسير إلى جواربي
قيل لي : تغفو على ضيم التميمة
ثم تستعصي على النسيان
فاسترخيت في وجع النهار
قيل لي ما قيل للأوتاد

فازدحمت ضعاف الخيل واهتزت يدي في
حمحمات الليل
كل سقيفة عُقدت تشابكتُ الفصولُ بها
وظل دمي تخوضُ به الممالكُ
كنتُ في غفو المؤامرة القديمة،
والدمُ المهتوكُ متسعُ تضيقُ به الوسيعة.
كل محترَب يهيبُ حربة للصدر أو للظهر
و الخيل الضعيفة مستجيرات بمملكتي وناري

يا رب
يا نار الوشيعة و الشجار
حاربت،
لي جسد يكافح راعشاً وجع الفجيعة مستجيرا
بالرماد الكامن المرصود
يا رئة تخوض بها العجلات، يا وحش الفرائس
أين محتمل الضواري
ليس في جسد الرقيق زجاجة للضوء
مثل زجاجة الأسماء كالمشكاة

كنت محارباً وبدي قلوغ في السفائن
ليس في جسد الرقيق مغامر يجتاح

كنت محارباً ويهادن الأشلاء
يا مستوحشاً يغري الذبيحة بالصواري
وقفت،

لي قدم تخب على القرى و النخل
تشتعل ابتهاجاً بالذي ينسى ويبدأ
مثلما نهض يقاوم حربة
ويشد أشتاتاً ويستثني وينسى
وقفت،

كأن في فرح الطبيعة شرفة شرقية
تغوي النساء المستحلمات اشتعالاً للحوار .

بقلم : الحداد .